المصدر ودلالته الصرفية والوظيفية النحوية

د. موسى حسين الموسوي
كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

المقدمة

يبحث هذا الموضوع (المصدر بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية) محور العلاقات بين الفعل ومصدره, فهي علاقات بنيوية تمسّ الوظائف الصرفية والنحوية والدلالية, لاسيّما أن بنية المصدر هي بنية الفعل نفسها يزاد عليها سوابق, أو دواخل, أو لواحق لغرض تغيير معين.

تناول الباحث في المحول الأول: المصدر في اللغة, وهو اسم مكان الصدور في ضوء تعريف الخليل الفراهيدي. ثم جرى التعريف بالمصدر في الأصطلاح, وهو الاسم الذي يدل على الحدث الجاري على الفعل المجرد من الزمان، وجاء في المحور الثاني التعريف باسم المصدر, وهو مادل دلالة المصدر على الحدث وجنسه، وفي المحور الثالث تناول الباحث الوظائف الصرفية, وهي متعددة وذات اتجاهات مختلفة، واختص المبحث الرابع بدراسة أبنية المصدر, واتفاق العلماء على ثبوت قياسية المصادر فيما زاد على ثلاثة أحرف، وفي البحث محاور أخرى سيكشف البحث عنها في ضوء الصفحات اللاحقة. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

أولاً: حقيقة المصدر واسم المصدر

أ. المصدر في اللغة والاصطلاح:

المصدر في اللغة: اسم مكان الصدور, قال الخليل: (ألصدر أعلى مقدم كل شيء وصدر القناة أعلاها, وصدر الأمر أوّلهُ, وصُدْرَهُ الإنسان ما أشرف من على صدره... ويقال: صَدَرَ فلانٌ فلاناً إذا أصابَ صدره بشيء.. والمصدر أصلُ الكلام الذي تصدرُ عنه الأفعال)[1].

وفي الاصطلاح:

هو الاسم الذي يدلُّ على الحدث الجاري على الفعل المجرد من الزمان وإنْ كان الزمان من ملازماته وضروریاته[2] وتجرده عن الذات وعدم تقييده بمكان, والمتتبع للمظان اللغوية قد لايجد تعريفاً محدّداً للمصدر, والمصدر عند سيبويه: (الحدث والحدثان والفعل)[3]، وقد قال بهذه المصطلحات, وبعضها غيره من النحاة[4]، ولعلّ في تعريف (ابن السراج) شيئاً من الوضوح والتفصيل, حيث قال: (اسمٌ كسائر الأسماء إلاّ أنّه معنى غير شخص, والأفعال مشتقةٌ منه وإنّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمة الثلاثة من تصرفها, والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين)[5], وقد قيل: إن المصدر ليس بفعل محض, إذْ لو كان فعلاً محضاً لاتنفى عنه التنوين, ولو كان اسماً محضاً لثنّي وجُمِعَ, وسُمِّي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي, ولتوسطه في الصرف مكان المصدر من الجسد[6].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ للمصدر إطلاقين: أحدهما أخصُّ يراد به الاسم المشتمل على مادة تدلّ على الحدث, وهيئة كاشفةٍ عن إنتساب الحدث إلى الذات بنسبة تقييدية ناقصة.

ثانيهما: أعمُّ, ويراد به نفس المادة الدالة, على الحدث, من دون اعتبار النسبة ولاعدمهما[7].

([1]) العين 7/ 94 – 95 (صدر).

([2]) ينظر: شرح المفصل.

([3]) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 12, 34, 36.

([4]) ينظر: معاني القرآن, للقراء 2/ 222, 404, والمخصص 14/ 127.

([5]) الأصول في النحو 1/ 159.

([6]) ينظر: دقائق التصريف 44.

([7]) ينظر: الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها, لمحمد المالكي 36.

وعلى هذا, فالمصدر جنس لفعله, فهو يدلُّ على الحدث من حيث تعلُّقه بفاعله, ولكن على وجه العموم والإبهام،

وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصل المصدر, فالبصريون يرون أنّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق, ويرى الكوفيون أنّ الفعل هو الأصل للمشتقات, ولكلٍّ حجته ودليله[1]، كما وردت آراء أخرى, فمن النحاة من يرى أنّ اسم المصدر هو أصلُ المشتقات لا المصدر, ولا الفعل, على أنَّ اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية بوضع واحد لمادته وصيغته, من ناحية معنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذج) أي أنّ اللفظ والمعنى هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدال بين الحدث والزيادة [2]، ومن النحاة من يرى أنّ المصدر أصل للفعل, والفعل أصلٌ في الوصف[3]، أو أنّ كلاً من المصدر والفعل أصلٌ قائمٌ بذاته[4]، كما اختلف النحاة في عدَّ المصدر اسماً, فهناك من فصل بين المصدر والاسم, قال المبرد: (واعلم أنّ المصادر كسائر الأسماء, إلاّ أنّها تدل على أفعالها[5], وحين يُعْرَض المصدر على علامات الأسماء نجده يحتمل بعضاً منها, كالجر, والتنوين, والإضافة, والتعريف بـ(أل) بالوقوع فاعلاً أو مفعولاً, ولايحتمل العلامات الأخرى كالتثنية, والجمع والتأنيث)[6].

إنّ هذه الخلافات ذات أهمية, إذْ بها تظهر العلامات بين الفعل ومصدره, فهي علامات بنيوية تمسّ الوظائف الصرفية والنحوية والدلالية, ولاسيما أنّ بنية المصدر هي بنية الفعل نفسها يزاد عليها سوابق, أو دواخل أو لواحق, لغرض تغيير معيّن, فالمصدر لفظ دالٌّ على الحدث, ودلالته الحديثة هي جزء من دلالة الفعل, ودلالة المصدر على الحدث لاتجعلهُ من الصفات فهي تدل على (موصوف بالحدث), ولا من الأفعال فهي تدل على (اقتران الحدث والزمن) فالصلة بين الاسم ومعنى الحدث تختلف عن صفة الصلة والفعل, لذا فصلة الاسم به صلة المسمّى, فمدلولُ الصفة هو (الموصوف) ومدلول الفعل هو (الاقترانُ) وهما غير (الحدث) نفسه[7].

ب. أسم المصدر:

ذهب النحاة إلى أنّ اسم المصدر مادلّ دلالة المصدر على الحدث وجنسه, وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظاً أو تقديراً, من دون تعويض, نحو: العطاء والثواب والسلام[8], وقد ذكره سيبويه في باب (ماجاء المصدر على غير الفعل لأنّ المعنى واحد)[9] وجعله المبرّد إسماً في معنى المصدر, نحو (سلّمَ سلاماً) والأصل (تسليماً)[10], فالمصدر مدلوله الحدث, واسم المصدر مدلوله اللفظ الدّال على الحدث, ذكر الرضي (الحدث إنْ أعتُبِرَ صُدُرُه من الفاعل ووقوعه على المفعول سُمّي مصدراً, إذا لم يُعتبر من هذه الحقيقة سُمِّي اسمَ مصدرٍ)[11]، ولقد ذكر النحاة فروقاً تميّزُ المصدر من اسمه, نوجزها في الآتي:

1. المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان, فيكون مدلوله معنى, وأمّا اسم المصدر فهو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره, فمن الأول يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً) ومن الثاني (سبحان) المسمى به التسبيح, ومعناه البراءة والتنزيه.

([1]) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف 1/ 235م (28).

([2]) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين 90 – 93 – 100.

([3]) ينظر: شرح التصريح 1/ 325

([4]) ينظر: شرح الاشموني 200/ 318.

([5]) ينظر: المقتضب 3/ 267.

([6]) ينظر: الأشباه والنظائر 3/ 8 – 9.

([7]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 95.

([8]) ينظر: شرح الاشموني 2/ 204, ومعاني النحو 3/ 158.

([9]) كتاب سيبويه 4/ 81.

([10]) ينظر: المقتضب 1/ 73 و3/ 217.

([11]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 3/ 481.

2. المصدر له فعل يجري عليه نحو (الإنطلاق) من (إنْطلقَ) واسم المصدر هو اسم المعنى ليس له فعل يجري عليه نحو (القهقرى) فإنه نوع من الرجوع ولا فعل له من لفظه[1].
3. المصدر يجب أن يتضمّن حروفَ فعله بمساواة, نحو (تعَّلمَ تعَلُّما) و(أعْلَمَ إعلاماً) فإنْ نقص عن حروف فعله من دون عوض أو تقدير فاسم مصدر نحو (أعْطى عطاءً) قال الفراء: (أَعطَيتُكَ عطاءً), اجتزئ فيه بالاسم من المصدر[2].
4. اسم المصدر ماخرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً, نحو (عِشْرَة) و(قُبْلَةَ) فـ(عِشْرَة) اسم للمعاشرة, وفِعْلُهُ (عَاشَرَ), والقبلة من (قَبَّلَ)[3].
5. من الناحية المعنوية نجد الفرق بين المصدر واسمه يتضح بالآتي:
   أ. اسم المصدر هو المساوي للمصدر في الدلالة على معناه[4].
   ب. المصدر يدل على الحدث بنفسه, واسم المصدر يدل على الحدث بالمصدر, فمدلول المصدر معنى مدلول اسم بلفظ المصدر[5].
   ت. اسم المصدر هو اسم الجنس المنقول عن موضعه إلى إفادة الحدث, نحو (الكلام) فهو في الأصل اسم للملفوظ من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكليم[6].

وعلى وفق هذا فإنّ اسم المصدر لايجري على قياس المصدر, فإذا كان المصدر مدلوله الحدث, فإنّ اسم المصدر لفظٌ اسميٌّ يدل على الحدث فالفعل (سرَّحَ) مصدره (تَسْريحٌ) على القياس, فإذا قلنا: (سرحٌ) فهو اسم مصدر لامصدر, (تَسْرِيحٌ) و(سَرَاحٌ) متساويان في الدلالة, والخلاف بينهما أن اسم المصدر لفظٌ يدل على الحدث مجازاً لاحقيقة, أو يدل على الحدث دلالة غير مباشرة, وأما المصدر فدلالته على الحدث المجرد مباشرةً ومن غير واسطة, في حين دلالة اسم المصدر إنّما تؤدى المصدر بنفسه, أي عن طريق المصدر.

ثانياً: وظيفة المصدر

درس علماء اللغة العربية المصدر, فوقفوا على حقيقة ماورد سماعاً, أو قياساً وما عمل وما لم يعمل, وعلى مكانته بين أقسام الكلام العربي, وبين هذا وذاك نجد للمصدر وظائفه الصرفية, والنحوية, هذه الوظائف تُجسِّدُ العلاقة بين الصرف والنحو, ويتضح ذلك بالآتي:

- **الوظائف الصرفية:** للمصدر وظائف صرفية متعددة, فالبنية الشكلية للمصدر كانت مجال دراسة الصرفيين والنحاة, لذا فهم يرونَ أنّ وظيفته الصرفية تتمثل في اتجاهات متعددة:

1. **المصدر أصلٌ أمْ فرع:** اختلف علماء العربية في أصالة المصدر, فذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصلٌ, والفعل فرع منه, فهو اسم لم يشتق من غيره, دلّ على معنى, متجرد من الزمن [7], وتتلخص حجتهم في الآتي:
   أ. المصدر أسمٌ والأسماء قبل الأفعال, لذا فالمصدر أصل للفعل والفعل لايستغني عن الاسم.
   ب. المصدر يقوم بنفسه في المعنى, نحو (ضَرْبُكَ وَجِيعٌ) والفعل لايقوم بنفسه في المعنى.
   ت. تصاغ من المصدر المشتقات المختلفة للفعل, نحو (ضَرَبَ – يضْرِبُ – اضْرِبْ – ضارب – مضروب)
   ث. المصدر يدل على الحدث, وهو شيء واحد, والفعل يدل على شيئين (الحدث والزمن)

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/ 260, والأشباه والنظائر 2/ 176.
([2]) ينظر: معاني القرآن, للفراء 3/ 281.
([3]) ينظر: معاني النحو 3/ 158.
([4]) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لأبن الناظم 168.
([5]) ينظر: حاشية الصبان 2/ 287 – 288.
([6]) ينظر: شرح شذور الذهب 417.
([7]) ينظر: شرح الاشموني 2/ 233, ودروس في علم الصرف.

ج. اختلاف أوزان المصدر دليل على أنّهُ الأصل.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل, والمصدر فرع عليه, كما تتفرع بقية المشتقات وحجتهم تتلخص في الآتي:

أ. الفعل يعمل في المصدر, والعامل قبل المعمول. نحو (أكرَمَ زيدٌ عَمْراً إكراماً).

ب. المصدر يُذكرُ توكيداً للفعل, وبياناً له, نحو (ضَرَبْتُه ضرباً – ضَرَبْتهُ ضَرْبَ الظالمِ – ضَرَبْتهُ ضَرْبَتين), لذا فالمبيّن قبل البيان وهو الفعل.

ت. سُمِّيَ المصدر مصدراً لصدوره عن الفعل.

ث. المصدر يصحُّ لصحة فعله, ويعتلُّ لاعتلاله, وبناء المصدر يجري على فعله في الاعتلال والصحة, لذا هو فرع, والفعل أصل [1].

أبنية المصدر: اتفق علماء العربية على ثبوت قياسية المصدر فيما زاد على ثلاثة أحرف, وتعددت آراؤهم في مصادر الثلاثي, فمن قائل: إنها سماعية يمتنع إجراء القياس فيها لكثرة أوزانها, تفاوتها وكثرةً وقلةً, ندرةً وشذوذاً, ومنهم من يقول: بقياسيتها كغيرها من مصادر غير الثلاثي, ومن ثمَّ تجوز القياس الكثير الشائع[2]، ووقف جمهور العلماء موقفاً وسطاً يُكتفى فيه القياس إذا انعدم السماع[3].

أولاً: مصادر الثلاثي:

1. فَعْلٌ: مصدر يأتي بفتح الفاء وسكون العين, وهو مصدر لكل فعل متعدٍّ, جاء على وزن (فَعَلَ) بفتح العين, نحو (ضَربَ ضرباً) أو على وزن (فَعِلَ) بكسر العين, (فَهِمَ فَهْماً), والمعتل نحو (وَعَدَ وَعْداً) و(باعَ بَيْعاً) و(رمى رمياً) والمضعف, نحو (رَدَّ رداً)[4], قال ابن عقيل: (الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على (فَعْلٍ) قياساً مطرداً)[5], هذا بخلاف مادلّ على حرفةٍ أو صناعة, فإنّ مصدره يأتي غالباً على (فِعالةٍ) بكسر الفاء, نحو (كتابةٍ, وتجارةٍ)[6].
2. **فَعَلٌ:** الفاء والعين, مصدر للفعل اللازم الذي جاء على وزن (فَعِلٍ) بكسر العين, نحو (فَرِحَ فَرَحاً) و(غضِبَ غضباً)[7]، قال تعالى: (فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ)[8]، وتأتي بعض أفعال المتعدي على وفق هذه البنية نحو (عَمِلَهُ يعملُهُ عملاً)[9].
3. **فُعُولٌ:** ويكون مصدراً لكل فعل لازم على وزن (فَعَلَ) بفتح العين, ذكر ذلك سيبويه نحو (لُزُومٍ) و(وُرُودٍ) و(جُحُودٍ)[10] ومنه قوله تعالى: (سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ)[11]، قال الرضي: (قوله الغالب في (فَعَلَ) اللازم على (فُعُولٍ) ليس على إطلاقه)[12].

([1]) ينظر: علل النحو 397 – 398, والانصاف في مسائل الخلاف 1/ 235م (28)

([2]) ينظر: في تصريف الأسماء 158.

([3]) ينظر: دروس في علم الصرف 211.

([4]) ينظر: شرح المكودي 167 – 168.

([5]) شرح ابن عقيل 3/ 91.

([6]) ينظر: نزهة الطرف 101, والصرف لحاتم الضامن 127.

([7]) ينظر: شرح ألفية بن مالك لابن الناظم 175.

([8]) سورة البقرة/ 90

([9]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 6, والمقرب.

([10]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 5.

([11]) سورة الفتح/ 29.

([12]) شرح شافية ابن الحاجب 1/ 153.

أي أنّ الفعل اللازم من باب (فَعَلَ) يأتي قياساً على (فُعُول) مالم يدلُّ على صوتٍ, أو داءٍ, أو اضطرابٍ أو إمتناعٍ فإنّهُ يأتي على وفق الأبنية الآتي:

- فِعَالٌ: بكسر الفاء نحو: (أَبَى إبَاءً) إن دلَّ على معنى الامتناع.
- فَعَلانٌ: بفتح الفاء والعين, نحو (جالَ جَولاناً) و(غَلَى غَلَياناً) لدلالته على معنى التقلّب.
- فُعالٌ: بضم الفاء, نحو (سَعَلَ سُعالاً) لدلالته على معنى الداء, والصوت, ومنه (صَرَخَ صُراخاً).
- فعيلٌ: نحو (رَحَلَ رحيلاً), لأنَّهُ يدل على معنى السير, أو الصوت, ومنه (صهلَ صهيلاً) [1].
- فِعالةٌ: بكسر الفاء, نحو (خِلافةٍ) و(سياسةٍ) و(قِصامةٍ) و(سِعاية) و(إمارةٍ) و(ولايةٍ)[2]، ولم يُعِدُّ ابن مالك هذه البنية قياسية وجعلها مجمع اللغة العربية قياسية [3].

4. **فُعُولَةٌ وفَعَالَةٌ:** ذهب ابن مالك إلى قياس مصدر (فَعُلَ) مضموم العين اللازم, (فُعُلةٌ) و(فَعَالة) نحو (سَهُلَ سُهُولةً) و(صَعُبَ صُعوبةً) و(جَزُلَ جزالةً) و(ضُخمَ ضخامةً)[4], وذهب الرضى إلى أنّ (فَعَالة) هي الصيغة القياسية في الأغلب[5].
5. **فُعْلٌ:** بضم الفاء وسكون العين, مصدر للفعل اللازم (فَعُلَ), وجاءت هذه البنية للدالة على الصفات الجسدية, والقيم الجمالية, والسلوكية, نحو: (الحُسْنُ, والطول, والقرْبُ) قال سيبويه: (أمّا كان حُسْناً, أو قبحاً, فإنّه مما يبنى فعلُهُ على (فَعُلَ – يفْعُلُ) ولكون المصدر فِعالاً, وفِعالةً وفُعْلاً)[6], وذكر ابن عصفور أنّه يأتي منه اللازم والمتعدي, وأنكر عليه أبو حيان[7].
6. **فُعْلَةٌ:** بضم الفاء وسكون العين, نحو (حُمْرَة, وصُفْرة, وزرقة) للدلالة على شدة اللون, والضمّ يناسب الشدّة والقوة, والتاء للتعيين, والتأنيث والمبالغة[8].

إنّ ماذكر من أبنية المصادر يُعد عند النحويين والصرفيين قياسياً في الغالب, وثمة أبنية أخرى وردت سماعاً, وهي كثيرة.

ثانياً: مصادر غير الثلاثي

ذكر الصرفيون أنّ للفعل غير الثلاثي مصادر مقيسةً مطّردةً, والفعل غير الثلاثي أمّا أنْ يكون رباعياً مجرداً على وزن (فَعْلَلَ) أو مزيداً, نحو (أفْعَلَ – فاعلَ – فَعَّلَ) أو بحرفين مبدوءاً بهمزة وصل, نحو (انْفَعَلَ – إفْتَعَلَ – افْعَلَّ) وأمّا مبدوءاً بالتاء, نحو (تفعَّلَ – تَفاعَلَ – تَفعلَلَ) أو مزيداً بثلاثة أحرف مبدوءاً بهمزة وصل, نحو (اسْتَفْعَلَ – افْعال– افْعَلَّل – افعَنْلَلَ...الخ)[9]، ومصادر هذه الأفعال تأتي على وفق الآتي:

أ. **مصدر الثلاثي المزيد بهمزة قطع:**

1. **إفعال:** ذكر الصرفيون أنّ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بهمزة قطع يأتي على (إفعال) بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وفتح العين من بعدها ألف, إنْ كان صحيحاً أو معتل الآخر[10]، نحو (إسرار) في قوله تعالى: (ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/ 153 – 154, ونزهة الطرف 101 – 102.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 11.

([3]) ينظر: شرح ابن عقيل 3/ 94, وأبنية الصرف في كتاب سيبويه 216.

([4]) ينظر: المصدر نفسه, وشرح المكودي.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 156.

([6]) كتاب سيبويه 4/ 28.

([7]) ينظر: المقرب 476, وارتشاب الضرب 1/ 222.

([8]) ينظر: ديوان الأدب 1/ 61, والتسهيل 205.

([9]) ينظر: شرح المراح في التصريف 37, وجامع الدروس العربية 1/ 126.

([10]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 78, ومفتاح العلوم 24.

وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا)[1]، ومنه (أَوْقَدَ إيقاداً) والأصل: (إِوْقاد) فقلبت الواو ياءً لوقوعها ساكنة اثر كسرة, طلباً للخفة, ومنه (أَبْدَى إبداءً) (وأبقى إبقاءً) فأصل المصدرين (ابداو, إبقاي) فلما تطرفت الواو أو الياء إثر ألفٍ زائدة قُلِبت همزة[2].

وأختلف الصرفيون في مصدر الفعل المزيد بهمزة قطع إذا كان معتل العين, نحو (أقامَ, وأعانَ) فمنهم من يرى أنّ المصدر يأتي على وزن (إفالة), نحو (إقامة, وإعانة) بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء, والتعويض عن المحذوف بالتاء, فأصل المصدر (إقوام, وإعوان) فالتقى ساكنان, الواو التي تقابل عين الفعل, وألف المصدر فحذفتْ عين الفعل وعوض عنها بالتاء, وهو الأرجح[3]، ومنهم من يرى أنّ المحذوف ألف المصدر, لزيادتها والتقاء الساكنين, ثم نقلت حركة الواو على القاف قبلها فصارت الواو ألفاً لفتحة ماقبلها [4]، وعلى هذا يكون وزن المصدر على (إِفَعْلة) وقد تحذف التاء التي عُوِّض بها على الحرف المحذوف, وهو مذهب سيبويه[5], نحو (إقامَ) في قوله تعالى: (رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)[6] أمّا الفراء فلم يجوزْ ذلك إلاّ عند الإضافة[7].

ب. مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين (فعّال)

1. **تَفعيل:** واشترط الصرفيون صحة اللام في (فَعَّلَ) حتى يكون المصدر على (تفعيل) وجعلوا التاء بدلاً من العين الزائدة نحو (تكليم) في قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)[8]، وقد تأتي على وزن (فعّال) نحو (كذّاب) قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا)[9]، وقد تخفف العين, فيكون على وزن (فِعَال) نحو (كذَاب)[10].
2. **تَفْعِلةٌ:** أمّا إذا اعتلتْ لامه, نحو (زكَّى, وحتّى, وسمَّى) فيجيء مصدره (تَفْعِلة)[11]، ومنه (توصية) في قوله تعالى: (فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ)[12]، وقد يجيء الصحيح على وفق هذه الصيغة, وهو نادر, نحو (تجْربة, وتذْكرة)[13]، قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ)[14]، وإذا كان المضعف مهموز اللام, نحو (جزَّأ, وهنَّأ) فالأغلب أن يكون مصدره على وزن (تفعيل) و(تفعلة) نحو (جزَّأ تجزيئاً وتجزئةً), والقياس تجزئي[15].

([1]) سورة نوح/ 9.

([2]) ينظر: شرح التصريف 475, وفي تصريف الأسماء 185.

([3]) ينظر: أوضح المسالك 2/ 262, وشرح ابن عقيل 3/ 98.

([4]) ينظر: دقائق التصريف 284 – 285, وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم.

([5]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 82.

([6]) سورة النور/ 37.

([7]) ينظر: معاني القرآن, للفراء 2/ 254.

([8]) سورة النساء/ 164.

([9]) سورة النبأ/ 28.

([10]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 79, والمخصص 14/ 185, وشرح المراح 37.

([11]) ينظر: المخصص.

([12]) سورة يس/ 50.

([13]) ينظر: جامع الدروس العربية 1/ 127.

([14]) سورة الحاقة/ 48.

([15]) ينظر: التسهيل 206, وشذا العرف 71.

ت. مصادر الثلاثي بالألف (فَاعَلَ):

مُفَاعَلة – فِعَالٌ:

ويأتي مصدر (فَاعَلَ) على وزن (مفاعلة) قال سيبويه: (وأمّا فاعَلْتُ فإنّ المصدر منه الذي لاينكسر أبداً (مُفَاعَلة) جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه, والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف)[1]، وذكر بعض النحاة أنّ قول سيبويه فيه خللٌ فالميم ليست عوضاً من الألف, لأنّ الألف موجودةٌ في (مفاعلة) كما أنّها موجودةٌ في الفعل, نحو (قاتلَ مقاتلةً) أي أنّها موجودة في المصدر والفعل, فكيف تكون الميم عوضاً من الألف والألفُ لم تذهب[2]، وعدّ بعض النحاة (الْفِعَالَ) مصدراً قياسياً في فاعلَ نحو (قاتلَ قتالاً) بشرط ألاَ تكون فاؤه ياءً, فإنْ كان كذلك, نحو (يَاسَرَ) و(يامَنَ) فالأغلب أن مصدره على وزن (مفاعلة)[3]. وقاتلَ يأتي على (فِيعال) نحو (قِيْتَال) بإشباع كسرة الفاء[4]، وهو غير مطرد.

ث. مصدر ماكان أوّلُهُ تاءً زائدة:

يرى الصرفيون أنّه إذا كان في أوّل الفعل تاءً زائدة سواءً أكان ثلاثياً مزيداً, أم رباعياً مزيداً أم ملحقاً بالرباعي المزيد, فإنَّه قياس مصدره على بناء فعلة الماضي مع ضم الحرف الذي قبل الأخير.

1. تفعُّل: قال سيبويه: (أمّا مصدر (تفعّلتُ) فإنه (التفعُّل) جاؤوا فيه بجميع ماجاء في (تفعَّلَ) وضمُّوا العين, لأنه ليس في الكلام اسم على (تفعّلٍ) ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر (تفعَّلتُ) ولاغير الياء لأنّه أكثر من (فَعَّلتُ) فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك, من ذلك قولك: تكلّمتُ تكلّماً, تقوّلتَ تقوّلاً)[5].
2. تَفَاعُل: بزيادة التاء وضم ماقبل الآخر, نحو (تشَاوَرَ تشاوراً) وماورد مفتوحاً أو مكسوراً ماقبل آخره, فهو شاذّ, قال ابن سيده: (أمّا ما حكاه ابن السكّيت من قولهم: تَفَاوَتَ الأمرُ تفاوتاً وتفاوتاً فشاذ)[6]، وبكسر ماقبل الاخر اذا كان معتلّ الاخر بالياء نحو (توانى تونياً) لمناسبة الكسرة للياء[7].
3. تَفَعْلُل: قال ابن عقيل: (إنْ كان الفعل على وزن (تَفَعْلَلَ) يكون مصدره على (تَفَعْلُل) بضم رابعه, نحو: تَلَمْلَمَ تلمْلُماً, وتدحرج تَدحْرجاً)[8]، وسُمِعَ عن العرب مصادر, زيدت بالتاء على وزن (تَمَفعُل) نحو (تَمسْكَنَ تَمَسْكِناً) وعلى وزن (تفعيل) نحو (تَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً) و(تفعيل) نحو (تَشريْفَ تشرْيُفاً) و(تفوعُل) نحو (تكوثر تكوثراً)[9].

المصدر الميمي: وهو مصدر يدلُّ على الحدث مجرداً, كالمصدر الأصلي, مع قوة الدلالة وتوكيدها, والعلة في تسميته ترجع إلى الميم الزائدة في أوّله سواء أكانت مفتوحة أم مضمومة على حسب بنائه من الفعل, نحو (شَرِبَ مَشْرَباً) و(استخرجَ مُسْتخرجاً)[10]، وقد ورد عند القدماء إلاّ أنّهم لم يطلقوا عليه ذات التسمية, قال سيبويه: (فإذا أردتَ المصدر بنيته على

([1]) كتاب سيبويه 4/ 80.

([2]) ينظر: المخصص 14/ 185, وأبنية الصرف كتاب سيبويه 219.

([3]) ينظر: أوضح المسالك 2/ 263, وشرح ابن عقيل 3/ 10.

([4]) ينظر: مفتاح العلوم 24..

([5]) كتاب سيبويه 4/ 79.

([6]) المخصص 14/ 186.

([7]) ينظر: في تصريف الأسماء 166.

([8]) شرح ابن عقيل 3/ 99.

([9]) ينظر: مناهل الرجال 82, ودروس في علم الصرف 220.

([10]) ينظر: جامع الدروس العربية 1/ 132.

(مَفْعَلٍ), وذلك قولك: إنّ في ألف درهمٍ لَمضْرباً, أي لَضرْباً)[1]، وذكر ابن سيده أنّ منه مايقع قياسياً, ومنه ماقالت به العربُ على غير القياس[2].

وتعددت الآراء حول تسميته إلى أنْ عرّفه ابن هشام بقوله: (هو مابديء بميم زائدة لغير المفاعلة)[3]، وقد فرّق بعض المحدثين بين المصدر الميمي, والمصدر الأصلي من ناحيتين:

1. من ناحية التلبُّس بشيء أو عدمه: فالمصدر الميمي متلبِّس بذات في الغالب أمّا الأصلي فلا يتلبَّس بشيء, أي أنّ المصدر الميمي في الغالب لايحمل معه عنصر الذات بعكس الأصلي فإنه حدث مجرد, نحو (منقلب) في قوله تعالى: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ)[4]، فهذا المصدر لايطابق المصدر الأصلي – انقلاباً – في المعنى, فالميمي يحمل معه الذات, والأصلي مجرّد.
2. من ناحية اختلاف المعنى: نجد أنّ المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لايحمله المصدر الأصلي, نحو (المصير) في قوله تعالى: (فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ)[5]، فالمصير يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة [6], وذكر الصرفيون أنّ المصدر الميمي يصاغ من الفعل الثلاثي ومن المزيد وهو قياسيّ وقد وردت بعض الأبنية سماعية ويتضح ذلك بالآتي:

أ. بناؤه من الفعل الثلاثي:

يصاغ من الثلاثي على وفق الأوزان الآتية:

1. مَفْعَل: فتح الميم والعين, ويصاغُ على وفق هذه الأبنية على النحو الآتي:

أ. إذا كان فعله المضارع مكسور العين, نحو (ضَرَبَ, يَضربُ, ضرباً) وقد ورد بالكسر, نحو (مَرْجِع), نحو قوله تعالى: (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[7], والقياس فتح العين[8], وقد يجيءُ من باب (فَعَلَ, يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع, نحو (ذَهَبَ مذهباً) أو من باب (فَعِلَ, يَفْعَلَ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو: (لَبِسَ, مَلْبَساً)[9].

ب. اذا كان من باب (فَعَلَ – يفعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع, نحو (خرَجَ – يخْرُجُ – مخرجاً)[10]،

ت. اذا كان الفعل معتلّ العين أو اللام بالواو, نحو (صامَ, يصومُ, مصامّاً, وقامَ, يقومُ, مقاماً) ومنه (المنامُ) في قوله تعالى: (قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى)[11]، والمحيا, والممات, في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[12]، ومما جاءَ مخالفاً للقياس (مَجيءُ, ومَسيرُ, ومبيتُ, ومشيبُ, ومرجعُ ومحيضُ), حيث وردت بكسر العين, والقياسُ فتحها [13].

2. مَفْعِل: بفتح الميم وكسر العين, ويصاغ المصدر من الثلاثي على وفق الاتي:

---

(1) كتاب سيبويه 4/ 87.
(2) ينظر: المخصص 14/ 193.
(3) شرح شذور الذهب 417.
(4) سورة الشعراء/ 227.
(5) سورة ابراهيم/ 30
(6) ينظر: معاني الأبنية في العربية 34 – 35.
(7) سورة هود/ 4.
(8) ينظر: دروس في علم الصرف 222.
(9) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه 221.
(10) ينظر: الجمل في النحو, للزجاجي 388 ودروس في علم الصرف 222.
(11) سورة الصافات 102.
(12) سورة الأنعام 162.
(13) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/ 172 – 273.

أ. اذا كان الفعل مثالاً, أي معتل الفاء, نحو (وَعَدَ, يَعِدُ, مَوْعِداً) و(وَزَنَ, يَزِنُ, مَوْزِناً)[1], ومنه (وَجِلَ, يَوْجَلُ, مَوْجِلاً) بكسر العين, لأنّهم ربما أعَلُّوه بالقلب فشبهوه بواو (يُوْعَدُ) المعلُّ بالحذف, لذا قالوا: مَوْجِل, كما قالوا (موعد)[2]،

ب. إذا كان الفعل معتل العين بالياء, نحو (باتَ, يبيتُ, مَبيتاً) و(غابَ, يغيبُ, مَغيباً), وقالوا: (طارَ, يطيرُ, مَطاراً) و(نالَ, ينالُ, مَنَالاً) على وزن (مَفْعَل) بفتح العين[3].

3. مَفْعَلة: بفتح العين, نحو (مَذْهَبة, ومَفسَدة, ومَقْوَدة, ومنجاة) وقد يأتي المصدر الميمي على (مَفعِلة) بكسر العين, نحو _مَعْذِرة, ومَعصية) أو على (مَفْعُلةٍ) بضم العين, نحو (مَأدُبة, ومظلُمَة, وميْسُرَة), وهو سماعي[4].

4. مَفْعُول: ذكر بعض الصرفيين أنّ المصدر الميمي قد يأتي على (مَفعول) بدلاً من (مَفْعَل) نحو (مَيْسُور, ومَعْسُور, ومَخْلُوق), قال سيبويه: (يستغني بهذا عن المفْعَل الذي يكون مصدراً, لأنّ في هذا دليلاً عليه)[5]. في حين ذهب بعضهم إلى القول بأنّ هذه البنية جاءت صفة للزمان وليست مصدراً ميمياً.

ويصاغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه, مع قلب ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ماقبل الآخر نحو: (مَدْخَل, ومستخرَج, ومُسرَّح, ومُقاتَل, ومُنتَصَر, مُندَفع, مُحْمَر, مُعْشَوشَب, مُزَلْزَل, مُتدَحْرج, مُطمأنّ, مُقْعَنْسس[6]. وسياق الكلام هو الذي يحدد مصدرية هذه الصيغ أو عدمه [7].

الوظيفة النحوية:

الوظيفة النحوية هي المعاني المستفادة من معاني الجمل والأساليب أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية, أو هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها عن طريق يقدمه علم الصرف لعلم النحو كالحركات والحروف, ومباني التقسيم, وغيرها[8].

ويأتي المصدر لبيان علة الحدث, أي: المفعول لأجله[9]. نحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ)[10]. ووظيفة الحال في السياق, ومجيء المصدر حالاً أكثر منه نعتاً[11], والوصف بالمصدر أبلغ في التعبير[12], ويفيد المصدر أيضاً معنى توكيد الفعل, وبيان نوعه وعدد مرّاته[13].

وتتجلى وظيفة المصادر عندما تكون عاملة عمل الفعل, لذا درس النُحاة عمل المصدر وشروطه وأحواله, فإذا كان المصدر أصلُ الفعل, يحمل معناه, فمن البداهة أن يعمل عمله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به, وغير ذلك مما يعمله الفعل[14], قال ابن الخشاب: (والمصدر أصل للفعل في الاشتقاق في أصح القولين, والفعل أصلٌ للمصدر في الإعمال[15], ويختلف المصدر عن الفعل في الآتي:

([1]) ينظر: زبدة الأقوال 93.
([2]) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 93, وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 170.
([3]) ينظر: التسهيل 208, ودروس في علم الصرف.
([4]) ينظر: جامع الدروس العربية 1/ 132, وأبنية الصرف في كتاب سيبويه 242.
([5]) كتاب سيبويه 4/ 97.
([6]) ينظر: الجمل في النحو, للزجاجي 388, وشرح شافية ابن الحاجب 222 – 223.
([7]) ينظر: المدخل في علم النحو والصرف 81 – 82.
([8]) ينظر: اللغة العربية ومعناها ومبناها 178.
([9]) ينظر: حاشية الصبان 2/ 305.
([10]) سورة الرعد/ 22.
([11]) ينظر: شرح الاشموني 2/ 500.
([12]) ينظر: الخصائص 3/ 262.
([13]) ينظر: دقائق التصريف 44 – 45.
([14]) ينظر: اللطيفة البكرية 87, والكافي في الصرف والنحو والإعراب 234.
([15]) المرتجل 240.

1. الفاعل يُضمَرُ مع الفعل ولايجوز حذفه, في حين يجوز حذفه مع المصدر لعلّةٍ, هي أنّ المصدر اسمٌ وليس بفعلٍ, ولاصفة جارية على الفعل [1], ولايحمل الضمير [2].
2. لايرفعُ نائبَ فاعلٍ, وبعضهم جوّز ذلك, قال الصبان (وجه المنع هو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما مافيه من الإلباس.. وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعلُه ملازماً للمجهول.. وزاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز, إذا لم يقع لَبْس..) [3].

وذكر النحاة أنّ المصدر يقوم مقام الفعل في حالتين:

1. حين ينوب المصدر عن فعله بعد حذفه, فيؤدي معناه, نحو قوله تعالى: (فَإِذا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[4] بمعنى فأضربوا الرقاب, وذكر أبو حيان أنّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: أنَّها مقصورٌ على السماع, أو قياسية في الأمر, الدعاء, والاستفهام بتوبيخٍ أو غير توبيخ, وفي الخبر المقصود, أو الوعد, أو قياسية في الأمر والاستفهام فقط [5].
2. المصدر المقدّر بـ (أنْ والفعل), إذا أريد الماضي أو المستقبل, قال الوراق: (إذا قلت أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً, فالمعنى: أنّ ضربَ زيدٌ عمراً, فلمّا كان المصدر مقدّراً بـ (أنْ والفعل) صار العمل في المعنى للفعل) [6]. لذا حُذِف لفظ الفعل وبقي حكمه [7], أو المقدر بـ (ما والفعل) اذا أريد به الحال, نحو (عجبتُ من ضرْبكَ زيداً الان) والتقدير: (ممّا تضربُ زيداً الان) [8], وقيل: أنّ (ما) صالحة للأزمنة الثلاثة [9] وقد قُدّر المصدر بـ (أنَّ واسمها وخبرها) اذا كان خبرها فعلاً, أو اسماً مشتقاً منه, نحو (يعجبني ضرْبُ زيدٍ عمراً), والتقدير: (أنّ زيداً يضربُ عمراً) أو (إنّ زيداً ضاربٌ عمراً) [10].

الخاتمة

إنّ دراسة المصدر من حيث المستويين الصرفي والنحوي يجسد العلاقة بينهما, لأن المصدر يحمل بعضاً من الخصائص الوظيفية للفعل إلى جانب بعض خصائص الاسم, لذا فالمصدر يعمل عمل الفعل على وفق شروط أملاها قياس الفعل هذه الشروط, هي الفارق الأساسي بين عمل الفعل وعمل المصدر.

لقد تناول البحث صيغ المصدر واسم المصدر والفرق بينهما, وكذلك تناول الصيغ التي جاء عليها المصدر ودلالاتها, ولقد وثق البحث بالمصادر اللازمة من المراجع والمصادر المختلفة المتنوعة خدمة لمقتضيات البحث العلمي وشروطه.

([1]) المصدر نفسه242.

([2]) ينظر: إرتشاب الضرب 3/ 172.

([3]) حاشية الصبان 2/ 283.

([4]) سورة محمد/ 4.

([5]) ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 170 – 171.

([6]) علل النحو 397.

([7]) ينظر: شرح الاشموني 2/ 334.

([8]) ينظر: شرح ابن عقيل 3/ 57.

([9]) ينظر: حاشية الصبان 2/ 285, والكواكب الدرية 2/ 588.

([10]) ينظر: المقرب 142.

المصادر والمراجع

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه – خديجة الحديثي – ط (1) منشورات مكتبة النهضة – بغداد – 1965م.
2. الآراء الراقية في تيسر قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها – محمد كاظم المالكي– مطبعة الآداب – النجف –1988م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان الأندلسي, (ت 745هـ) تحقيق: مصطفى احمد النماس – مطبعة المدني – القاهرة – 1988
4. الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي _جلال الدين – ت911هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – ط1 – بيروت – 1406 – 1985م.
5. الأصول في النحو – لابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل ت 316هـ) – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – ط3 – بيروت – 1988م.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف, للانباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت577هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث الإسلامي – مصر 1965م.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين (ت761هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – دار الندوة الجديدة – ط6 بيروت – 1980م.
8. الإيضاح في شرح المفصل, لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ) تحقيق: موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد.
9. البحث النحوي عند الأصوليين – مصطفى جمال الدين – دار الرشيد – ط1 – بغداد 1980م.
10. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي – ت672هـ) تحقيق: محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – 1387هـ – 1967م.
11. التكملة, للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد, ت 377هـ) تحقيق: حسن شاذلي فرهود – ط1, عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض – 1401هـ – 1981م.
12. جامع الدروس العربية – للغلاييني (مصطفى الغلاييني – ت1364هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – ط1 – بيروت 1421هـ – 2000م.
13. الجمل في النحو – للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت340هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد – ط1 – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1404هـ – 1984م.
14. حاشية الصبان على شرح الاشموني – للصبان (محمد بن علي الصبان – ت 1206هـ) القاهرة – دار إحياء الكتب العربية.
15. الخصائص – لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت 392هـ) تحقيق: محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية العامة – ط4 – بغداد – 1990م.
16. دراسات في علم الصرف – عبد الله درويش – مكتبة الشباب – القاهرة.
17. دقائق التصريف, للمؤدب (القاسم بن محمد بن سعيد, من علماء القرن الرابع للهجرة) تحقيق: أحمد ناجي القيسي, وحاتم الضامن, وحسين تورال – بغداد – مطبوعات المجمع العلمي 1987م.
18. ديوان الأدب, للفارابي (إسحاق بن إبراهيم, ت350هـ) تحقيق: أحمد مختار عمر – الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية– 1974م.
19. ديوان شعر ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) تصحيح وتنقيح: كاريل هنري هيس – مطبعة كلية كمبريج – 1919م.

20. زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال, لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد, ت686هـ) تحقيق: ناصر حسين علي – المطبعة التعاونية –دمشق – 1412هـ.
21. شذا الصرف في فن الصرف – أحمد الحملاوي 1435هـ – دار القلم – بيروت.
22. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك, لأبن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي – مطبعة باقري – 1414هـ – 1994م.
23. شرح الاشموني على ألفية بن مالك (أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ت 929هـ) تحقيق: حسن حَمَد –دار الكتب العلمية – 1998م.
24. شرح ألفية ابن مالك, لأبن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين (686هـ) المطبعة العلوية – النجف – 1342هـ.
25. شرح التصريف – للثمانيني (عمر بن ثابت الثمانيني ت 242هـ) تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي –مكتبة الرشد – الرياض –1999م.
26. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى – تحقيق: أحمد طلعت – دار الفكر – بيروت – 1968م.
27. شرح شافية ابن الحاجب – للرضي الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن – ت686هـ) تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – ومحمد محيي الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – 1982م.
28. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين, ت 761هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – 1995م.
29. شرح كافية ابن الحاجب, للرضي (رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستربادي ت 686هـ) تحقيق: أميل بديع يعقوب – ط1 – دار الكتب العلمية, بيروت – 1998م.
30. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية, لابن هشام الانصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله – ت 761هـ) تحقيق: هادي نهر – مطبعة جامعة بغداد – 1977م.
31. شرح المراح في التصريف – للعيني (بدر الدين محمود بن أحمد, ت 855هـ) تحقيق: عبد الستار جواد – مطبعة الرشيد – بغداد – 1990م.
32. شرح المفصل – لابن يعيش (موفق الدين ابن يعيش النحوي – ت 643هـ) عالم الكتب – بيروت.
33. شرح المكّودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو, للمكودي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح – ت 807هـ) تحقيق: ابراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – 1996م.
34. علل النحو – لابن الوراق (محمد بن عبد الله – ت381هـ) تحقيق: محمود جاسم الدرويش, بيت الحكمة – بغداد 2002م.
35. العين, للخليل بن أحمد الفراهيدي 175هـ) تحقيق: عبد الله درويش – مطبعة العاني – ط1 – بغداد – 1967م.
36. الفصول في العربية – لابن الدهّان (لأبي محمد سعيد بن المبارك ت 569هـ) تحقيق: فائز فارس – دار الأمل – الأردن – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1988م.
37. في تصريف الأسماء – عبد الرحمن محمد شاهين – مكتبة الشباب – مصر – 1977م.
38. قاموس تصريف الأفعال والأسماء – أميل بديع يعقوب – حروس برس – ط3 – لبنان – 1988م.
39. كتاب سيبويه – (أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر – ت 180هـ) تحقيق: عبد السلام هارون ط3 – عالم الكتب – بيروت – 1983م.
40. الكواكب الدرية – شرح على متممة الأجرومية, للأهدل (الشيخ محمد بن أحمد عبد الباري من أعيان القرن الثالث عشر) – مؤسسة الكتاب الثقافية – 2000م.

41. اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية, للمعلمي اليماني (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي, ت1286هـ) تحقيق: أسامة بن حامد الحازمي – عالم الفوائد – مكة المكرمة – 1421هـ.
42. المخصص, لابن سيده (لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي ت458هـ) دار الفكر – بيروت – 1978م.
43. المدخل إلى علم الصرف – محمد منال عبد اللطيف – دار المسيرة – عمَّان – 2000م.
44. معاني الأبنية في العربية – فاضل صالح السامرائي – جامعة بغداد – 1981م.
45. معاني القرآن, للفراء (يحيى بن زياد, ت207هـ) تحقيق: محمد علي النجار, واحمد يوسف نجاتي, ط3 – 1983م.
46. مفتاح العلوم, للسكاكي (أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر – 626هـ) مطبعة مصطفى البابي – مصر – 1937م.
47. المقتضب, للمبرد (أبي العباس, 285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – دار الفكر, بيروت.
48. المقرب, لابن عصفور (علي بن مؤمن – ت669هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري – وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – 1986م.
49. مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها – صلاح الدين الزعبلاوي – دار المجد – دمشق – 1989م.